مقدمة عن احوال العراق الاجتماعيـــــــــــة

والاقتصاديـــة في نهاية الحكم العثمانـــــــــي

بقي العراق تابعا لحكم الدولة العثمانية زهاء اربعة قرون امتدت منذ عام ١٥٣٤ سقوط بغداد بأيدى القوات البريطانية سنة ١٩١٧ • وقد خلت القرون الثلاثة الاولى لا العثماني من اى اصلاح جدى لاحوال العراق الاقتصادية والاجتماعية اذ اقتصرت تعاقب ولاة تركزت وظيفتهم على تهدئة احوال البلاد وجمع الضرائب والاشتباك بع عسكرية ضد الاقطار المجاورة المناهضة للعثمانين • وبعد قيام حركة الاصلاح العثماني اواسط القرن التاسع عشر عين في الولايات العراقية عدد من الولاة القديرين المهتمين باجـ الاصلاحات التي وعدت بها البيانات الاصلاحية السلطانية • وعلى كل فان الاعمال ا لاولئك الولاة لم تكن تتجاوز الفعاليات العسكرية الموجهة ضد اضطرابات القبائل و- المناوئه للسلطات الحكومية • وعلى الرغم من ان هؤلاء الولاة تمكنوا من السيطرة على فترة من الزمن غير انهم لم يوفقوا فى ايجاد حل دائم للمشكلة القبلية في العراق • بعض هؤلاء الولاة امثال رشيد باشا ونامق باشا القيام باصلاحات تستهدف تحسين اقتص البلاد • وقد أنشأ رشيد باشا شركة ملاحة واستورد من بلجيكا باخرتين باسم بغداد والبـ ثم توسعت تلك الشركة في عهد نامق باشا واطلق عليها اسم الادارة النهرية العثمانية و معمل لتصليح البواخر فصارت تنافس شركة لنج الانكليزية •

لم تظهر آثار الاصلاحات العثمانية في العراق بشكل واضح الا زمن ولاية مدحـ ببغداد بين سنة ١٨٦٩ وسنة ١٨٧٢ • تضمن المنهاج الرسمي لاعمال مدحت باشـــ في العـــراق النواحـي التاليـــة : —

١ — زيادة الثروة الاقتصادية عن طريق تشجيع الزراعة والتجارة حتى يستطيع النـــاس من العيش في راحـة وغنى •

٢ — استتباب الامـن والسلم بواسطة تطبيق الشرع والقانون •

٣ — اعادة تنظيم وتحسين الجيش العثماني السادس في العراق •

٤ — اتباع سياسة الصداقة مع ايران وتقديم كافة التسهيلات للتجار والزوار الايرانيـــ القادميـن الى العـــراق •

وعندما اقام موظفو الحكومة واعيان البلد احتفالا للوالي الجديد خطب بهم مشيرا الى ان رغبة هي ان يرى جميع السكان يحصلون على الرخاء والسعادة في ظل حكومة عادلة رحيمة وذكر ان واجب موظفي الحكومة هو العمل على تحقيق تلك الرغبة ٠ كما اشار بان على افر الشعب ان يتركوا الكسل وان يتبعوا اساليب الدول المتقدمة ، واكد على ان موارد العرا الطبيعية تشجع القيام بمختلف امور الاصلاح كما ان سكان البلاد كما يشهد التاريخ قادر على التعلم والتقدم ٠

على الرغم من ان ولاية مدحت باشا على العراق لم تتجاوز الثلاث سنوات الا ا كانت مزدحمة بالاعمال الاصلاحية من ابرزها : —

١ ٠ توزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين حيث قسمت مساحات واسعة من تل الاراضي عرضت للبيع باقساط زهيدة ، ومنع بيع اكثر من قطعة واحدة الى الشخص الواحد وقد تكللت عملية التوزيع بالنجاح وعلى الاخص في مناطق الحلة والديوانية والبصرة لذلك فقد تلاشت الاضطرابات القبلية الى حد كبير ٠ ولغرض تسجيل العقارات واصدار وثائق التم أسس مدحت باشا عددا من دوائر التسجيل العقاري في المدن العراقية المهمة

٢ ٠ انشاء عدد من المدارس الحديثة في مستوى التعليم المتوسط والثانوي ، وتأسيس مدرسة للصناعة ذات اقسام تشمل النجارة والخياطة والحدادة والطباعة وبالاضافة الى عناية مدحت باشا بالتعليم فانه اهتم بامور الطباعة والصحافة اذ انشئ في عهده اول مطبعة حكومية كما صدرت جريدة الزوراء وهي اول صحيفة ظهرت في العرا وكانت تطبع باللغتين العربية والتركية استمرت بالصدور حتى عام ١٩١٧

٣ ٠ الاهتمام بوسائل المواصلات حيث اعيد تشكيل الشركة الحكومية المسم الادارة النهرية العثمانية وصارت تمتلك ثمانية بواخر ، اربع منها تستخدم للملاحة النهر في دجلة وشط العرب والاربع الاخرى للسفرات الخارجية بين البصرة والقسطنطينية = قناة السويس ٠ الى جانب ذلك اسس مدحت باشا الترامواى وتم ربط الكاظمية ببغد بواسطة عربات ترام استوردت من اوربا ٠

٤ ٠ اصلاح الجيش العثماني السادس المرابط في العراق عن طريق توسيعه وتبدي العناصر الاجنبية الموجودة في الجيش بافراد عراقيين ٠ كما اسست مدرستان عسكريتا في بغداد لغرض اعداد العسكريين العراقيين قبل ارسالهم الى الكلية الحربية في القسطنطين

٥ . تطبيق قانون الولايات العثمانية لسنة ١٨٦٤ في العراق ، وبموجبه قسم العراق الى ثلاث ولايات هي بغداد والموصل والبصرة وكل ولاية تضم عددا من الالوية والاقضية والنواحي كما حددت واجبات الموظفين في النواحي الادارية والقضائية والمالية .

بعد ولاية مدحت باشا بقليل ظهرت الحركة الدستورية في القسطنطينية ونشر دستور سنة ١٨٧٦ الذي نص على تأسيس حكم برلماني في الدولة العثمانية ، ونتيجة لذلك انتخب من العراق عدد صغير من النواب لتمثيله في مجلس المبعوثان في القسطنطينية بعد فترة قصيرة وجد السلطان عبد الحميد الثاني في نشوب الحرب التركية – الروسية لسنة ١٨٧٧ سببا لحل البرلمان الذي لم ينعقد ثانية الا بعد ثورة سنة ١٩٠٨

بلغ مجموع سكان العراق في الربع الاخير من القرن التاسع عشر حوالي ٢ ١/٢ مليون نسمة ، سكن منهم في ولاية بغداد (المنطقة الوسطى) ١ ١/٤ مليون نسمة اما الباقون فكانوا موزعين في ولايتي الموصل والبصرة .ومن مجموع السكان كان ٦٠/ يؤلفون القبائل المستقرة و ٢٠ / القبائل البدوية وشبه البدوية و ٢٠ / سكان المدن . وكان حوالي ٤/٥ سكان العراق يحترفون الزراعة .

من المشاكل التي ظهرت في العهد العثماني المتأخر يمكن الاشارة الى ابرزها . ففي سنة ١٨٨٠ ثار امير المنتفك (محافظة ذي قار) منصور باشا الا ان جيش الحكومة تمكن من التغلب عليه فالغيت امارته سنة ١٨٨١ .كذلك حدثت انتفاضات وحركات تمرد عشائرية مناهضة للسلطة المركزية في منطقة الفرات الاوسط . وفي شمال العراق ظهرت في هذه الفترة ايضا حركات تمرد بين قبائل الجاف والهماوند الكردية . اما الامارات الكردية شبه الاقطاعية امثال امارة العمادية وامارة بهدينان وامارة بابان فقد اختفت من الوجود منذ اواسط القرن التاسع عشر . وقد اجتاحت العراق في هذه الفترة مجموعة من الامراض الوافدة وحدثت في بعض مناطقه عدة مجاعات نتيجة لسوء الاحوال الصحية والاقتصادية .ففي عام ١٨٧٦ ظهر مرض الطاعون فترك الناس بيوتهم ولجأوا الى الصحراء ، وفي عام ١٨٧٩ حدثت مجاعة مرعبة انتشرت في المنطقة الكردية والموصل وبغداد ، وبسبب الفقر المدقع لجأ بعض الناس الى بيع اولادهم وبناتهم .وفي سنة ١٨٨٢ انتشر مرض الجدري في انحاء العراق بصورة واسعة . وبين فترة واخرى كان فيضان دجلة يزيد الاحوال الاقتصادية والصحية سوءا ، واشهر تلك الفيضانات ذلك الذي حدث عام ١٨٩٦ ونتج عنه عزل بغداد واحاطتها بالمياه لعدة اسابيع .

استمرت ادارة الولايات العراقيه قائمه على التنظيمات التي اسسها الوالي مدحت باشا وطرأ